وزارة التموين والتجارة الداخلية

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٥ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس
والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠٥/٣/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١٢/١٧ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٩٠٤٢٤٣,١٩ ج (فقط تسعمائة وأربعة آلاف ومائتان وثلاثة وأربعون جنيهًا وتسعة عشر قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٤٧٧٩٨,٠٤ ج (فقط ثلاثمائة وسبعة وأربعون ألفًا وسبعمائة وثمانية وتسعون جنيهًا وأربعة قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٥٦٤٤٥,١٥ ج (فقط خمسمائة وستة وخمسون ألفًا وأربعمائة وخمسة وأربعون جنيهًا وخمسة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٨٠٠٨٣,٩٢٩ ج (فقط مليونان وثمانون ألفًا وثلاثة وثمانون جنيهًا وتسعمائة وتسعة وعشرون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٥/١٢/١٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء / اسامة مازن